إستراتجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا

لمياء مخلوفي، باحثة دكتوراه،
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
جامعة الجزائر3، الجزائر

الملخص

تعتبر إستراتجية البناء المشترك للحزام الإقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين أو المعروف إختصارا بإسم إستراتجية "حزام واحد طريق واحد" المحرك الأساسي للسياسة الصينية داخليا وللدبلوماسية الصينية خارجيا، حيث تهدف إلى رفع راية التنمية السلمية عاليا على أساس تاريخ طريق الحرير القديم، والمبادرة إلى شراكة التعاون الاقتصادي بين الدول في القارات الثلاثة "أسيا، أوروبا، إفريقيا" التي تقطعها على طول "الحزام والطريق"، في سبيل البناء المشترك لرابطة المصلحة المشتركة ورابطة المصير المشترك ورابطة المسؤولية المشتركة والتي تتمثل في الثقة السياسية المتبادلة والاندماج الاقتصادي والتسامح الثقافي.

وبما أن العديد من الدول الإفريقية تبنت إستراتيجية الصين الجديد "الحزام والطريق" بشكل رسمي، فإن هذا البحث يناقش مضمون الإستراتيجية الجديدة للصين وموقع القارة الإفريقية فيها.

الكلمات المفتاحية :

الصين – إستراتجية الحزام والطريق – التنمية السلمية – إفريقيا – التعاون الإقتصادي البنية التحتية.

Abstract:

The joint construction straterGy of economic belt for the Silk Road and Maritime Silk Roadof the 21st century which is knoun briefly as "One belt road project" is considered as the main engine to the Chinese policy internally and the Chinese diplomacy externally.

Indeedit is aimed to raise the banner of peaceful devolopment high on the basis of history of ancient silk road and the partenrshipconcerning economic cooperation between countries in three continents Africa .Asia and Europe travels along the belt route seeking on the joint construction of common interest.as well as association bond of common destiny and common responibility which is represented in three aspects mutual politial trust economic integration and cultural to lerance.

Since many African countries have adopted the China's new stratergy belt and road this research discusses the content of this new strategy and location where the African continent

Keywords:

China - stratergy belt and road - peaceful devolopment – Africa - economic cooperation - Infrastructure.

مقدمة:

هناك العديد من المؤشرات والعوامل في المرحلة الراهنة التي تشير وبقوة بأن الصين أصبحت قطبا عالميا في العديد من المجالات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية، وهذه المكانة تجسدت بحكم موقعها الإستراتيجي والجيوبوليتيكي والإقتصادي، ودورها المحوري في الترتيبات والتفاعلات الدولية، ناهيك عن كثافتها السكانية العالية، ومعدلات نموها الإقتصادي الأعلى في العالم، ومؤسساتها العسكرية المتجهة نحو التحديث وإرثها الحضاري والتاريخي والثقافي الكبير. ونتيجة طبيعية لهذه المؤشرات والعوامل فإن الصين وصلت إلى مرحلة إمتلاك القدرة والإمكانات في تبني وطرح المبادرات والإستراتجيات الإقليمية منها أوالدولية بهدف تعزيز التنمية الإقتصادية، وضمان أمنها القومي ومصالحها المتعددة، وتحمل مسؤوليات دولية حقيقية، وهنا طرحت الصين إستراتجية "البناء المشترك" للحزام الإقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين المعروفة إختصارا بإسم "حزام واحد، طريق واحد"، وهي إستراتجية جيو إقتصادية – إستراتجية ترفع راية التنمية السلمية عاليا على أساس تاريخ طريق الحرير القديم، والمبادرة إلى شراكة التعاون الاقتصادي بين الدول في القارات الثلاثة "أسيا، أوروبا، إفريقيا" التي تقطعها على طول "الحزام والطريق"، في سبيل البناء المشترك لرابطة المصلحة المشتركة ورابطة المصير المشترك ورابطة المسؤولية المشتركة والتي تتمثل في الثقة السياسية المتبادلة والاندماج الاقتصادي والتسامح الثقافي.

وبما أن العديد من الدول الإفريقية تبنت إستراتيجية الصين الجديدة "الحزام والطريق" بشكل رسمي، فإن أهمية هذا الدراسة تكمن بشكل أساس في محاولة فهم مرتكزات وأهداف الإستراتيجية الصينية الجديدة وتبيان موقع القارة الإفريقية فيها في سياق تطور السياسة الاقتصادية للصين في إفريقيا .

وما سبق يجعل من هذه الدراسة محاولة لتقديم إجابة على التساؤلات التالية: ما هي مضامين إستراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين وما موقع القارة الإفريقية فيها؟ وما هي مختلف التحديات والمعوقات التي تواجهها؟.

وللإجابة عن هذه الأسئلة ستنطلق الدراسة من فرضية أساسية، وهي أن مساعي الصين الدائمة لتأمين موارد الطاقة والحصول على أسواق جديدة لاقتصادها المتنامي سيدفع بكين نحو بناء العديد من التحالفات الاقتصادية والعسكرية، وطرح العديد من الاستراتيجيات الإقليمية والعالمية مع العديد من مناطق العالم خصوصا القارة الإفريقية وذلك نتيجة لما تملكه القارة الإفريقية من الموارد الطاقوية والمعدنية التي يحتاجها الاقتصاد الصيني المتنامي.

وسيتم في هذه الدراسة الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها وأسبابها واتجاهاتها، والتعرف على حقيقتها في الواقع، كما سيتم تناول الموضوع وفق مقاربة الاعتماد المتبادل، بصفتها إطارا نظريا يفسر العلاقات الصينية – الإفريقية لتركيزها على المسائل الاقتصادية كمحرك لعلاقات التعاون بين الصين والدول الإفريقية.

في محاولة لمعالجة التساؤلات السابقة، تستعرض هذه المقالة مادة موزعة على ثلاثة محاور، يعالج المحور الأول مضمون إستراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين؛ حيث يستعرض (الخلفية التاريخية، مقومات الإستراتيجية ونطاقها، الأهداف، الأدوات ...) ليحدد المحور الثاني موقع القارة الإفريقية في هذه الإستراتيجية، حيث يعالج هذا المحور البعد التاريخي للعلاقات الصينية الإفريقية، وثيقة سياسيات الصين تجاه إفريقيا 12 جانفي 2006 بالإضافة إلى إستراتيجية الحزام والطريق في سياق تطور السياسة الاقتصادية للصين تجاه القارة الإفريقية، فيما يعالج المحور الثالث مختلف التحديات والمعوقات التي تواجه إستراتيجية الحزام والطريق الصينية المرتبطة بالبيئية الداخلية للصين أو تلك المتعلقة بالبيئتين الإقليمية والدولية.

المحور الأول: مضمون إستراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين

أولا: طريق الحرير القديم / طريق الحرير الجديد

تاريخيا يرجع طريق الحرير إلى القرن الثاني ق.م وسمي بذلك لاحتكار الصين وقتها صناعة الحرير واستخدامه كهدايا في العلاقات الدبلوماسية، وكان هذا الطريق عبارة عن مجموعة من الطرق المترابطة تسلكه القوافل بهدف نقل البضائع التجارية بين الصين وأسيا الوسطى وبلاد الفرس والعرب وأسيا الصغرى وأوروبا، وكان من أهم هذه البضائع الحرير والخزف والزجاج والأحجار الكريمة والتوابل، وظل طريق الحرير يلعب دورا هاما في التبادل التجاري والثقافي بين الشعوب والحضارات التي يمر بها عبرها حتى القرن السادس عشر الميلادي[1]، وواكب هذا الطريق البري طريق بحري عبارة عن مجموعة من الطرق التجارية البحرية التي ازدهرت

1 - نحلة محمد أحمد جبر، "طريق الحرير ......استراتيجية القوة الناعمة"، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ع 171، 2017، ص ص.161 – 162.

تزامنا مع طريق الحرير البري، وكان هذا الطريق البحري يربط بين الصين ومناطق في أسيا وإفريقيا، وينقل من خلاله سلع تجارية أخرى أشهرها التوابل والمنسوجات والمشغولات المعدنية.....[1]

وفي خريف عام 2013، أطلق الرئيس الصيني "شي جين بينغ" مشروعا اقتصاديا استراتيجيا غير مسبوق، وهو مشروع "البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" المعروف باسم "الحزام والطريق"[2]، وقد أطلقت عليه العديد من التوصيفات، حيث وصفه الرئيس "شي جين بينغ" نفسه بأنه "مشروع القرن" الذي سيبدأ عصرا جديدا وذهبيا من العولمة مع مطلع الألفية الجديدة، كما وصفته صحيفة وول ستريت جورنال بأنه "خطة مارشال صينية" .[3]

ولم يكن الرئيس الصيني "شي جين بينغ" أول من أطلق المبادرة، فقد سبقه رئيس الوزراء الصيني الأسبق "لي بنغ" بعشرة اعوام خلال جولة له في دول أسيا الوسطى عام 1994، وكانت الفكرة قد راودت أيضا رئيس الوزراء الياباني "هاشيموتو" سنة 1997، بهدف تعزيز التعاون بين بلاده ودول أسيا الوسطى وجنوب القوقاز والوصول بها إلى تنمية دولية وسريعة، وطرحت الهند أيضا عام 2002 فكرة "ممر مواصلات" شمال – جنوب يربط الهند بروسيا عبر إيران والقوقاز، أما الاتحاد الأوروبي فقد اقترح عام 2009 ما عرف باسم "طريق الحرير الجديد" لمد خط أنابيب ينقل الغاز من أسيا إلى أوروبا بهدف تقليل الاعتماد على الغاز الروسي، فيما اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2011 إستراتيجية طريق الحرير الجديدة التي تهدف إلى بناء شبكة خطوط حديدية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين أفغانستان وجمهوريات أسيا الوسطى ودول جنوب أسيا[4]، لكن الرؤية الأكثر وضوحا تولدت من بنات أفكار "شو شن دا"، نائب رئيس الهيئة الوطنية العامة للضرائب في الصين، الذي قدمها كمقترح لوزارة التجارة الصينية تحت عنوان "خطة مارشال الصينية" مقتبسا الاسم من المبادرة المعروفة لوزير الخارجية الأمريكي "جورج مارشال" لمساعدة الدول الأوروبية في إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية وبناء اقتصاداتها من جديد وجاءت مبادرة "شو" كرد صيني على الأزمة المالية والركود الاقتصادي العالمي عام 2008، تقوم الفكرة على استخدام الاحتياطي الاستراتيجي الصيني من العملة لمنح قروض إلى الدول النامية، تستخدم لبناء مشاريع تنفذها شركات صينية في تلك الدول[5]، ليتم

---

1 - نهلة محمد أحمد جبر، مرجع سابق، ص ص.161 – 162.

2 - إن مبادرة **الحزام والطريق** تحولت من كونها مبادرة إلى إستراتيجية فقد تضمنت الخطط والأهداف المستقبلية حيث سترتبط وتعتمد على وسائل وأدوات وآليات متعددة ومن ثم تنفيذ الخطط وترجمتها، ليتم فيما بعد تقويمها وتقيمها في سبيل تطابقها الأهداف والمصالح العليا للبلد ، انظر باهر مردان مضخور، "استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين"، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الإستراتيجية، ع67 ، (16 20) ، ص189.

3 - محمد حميشي ، "العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني "، مجلة دراسات شرق أوسطية ، مركز دراسات الشرق الأوسط، (2017) ، ع 80 ص 53.

4 - باهر مردان مضخور، مرجع سابق، ص 193.

5 - عزت شحرور، "مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية" ، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات،(11ماي 2017) ، ص3

بعدها تطوير الفكرة بعد سلسلة من النقاشات وجلسات العصف الذهني في أروقة مراكز البحث وأوعية الفكر الحزبية والحكومية الصينية لتصبح بعد ذلك "إستراتيجية الحزام والطريق".

ثانيا: مقومات ونطاق الإستراتيجية:

تتسم إستراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة للقرن الحادي والعشرين بعدد من المقومات المهمة كالتالي:

- تقوم على فلسفة تتجاوز المفهوم الجغرافي التقليدي الضيق لمشروعات التعاون الإقليمي، بمعنى أنها لا تستند إلى تعريف جغرافي وجيو سياسي مغلق يقصرها على إقليم جغرافي واحد، بل العكس فقد استندت المبادرة مند البداية إلى نطاق جغرافي يضم أكبر عدد من الدول، وأكبر عدد من الأقاليم الجغرافية (شرق أسيا، جنوب شرق أسيا، وسط أسيا، الشرق الأوسط إفريقيا، وسط أوروبا.
- أنها تقوم على الربط بين التجارة والتنمية، ما يعطيها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاديات النامية والناشئة.
- يتعلق وجود عدد من المؤسسات المالية المهمة الداعمة لتوفير التمويل اللازم لتطبيق الإستراتيجية خاصة مشروعات البنية التحتية حيث نجد صندوق طريق الحرير، البنك الأسيوي لتنمية البنية الأساسية....[1]

كما تتضمن الإستراتيجية الصينية مشاريع تنموية هائلة ومتنوعة تتعلق بشق الطرق ومد سكك الحديد وبناء المنشآت الأساسية لضمان سلاسة الشحن البري والبحري والجوي والممرات العابرة للحدود للطاقة الكهربائية، إضافة إلى توصيل كابلات وشبكات الاتصال التي تسمى مناطق بـ "طريق الحرير المعلوماتي" إنشاء مناطق التجارة الحرة لتنشيط التجارة متعددة الأطراف وتنمية الأعمال التجارية الإلكترونية العابرة للحدود والتعاون في تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة وفي الحفاظ على التنوع البيولوجي ومواجهة التغير المناخي والاحتباس الحراري لبناء "طريق الحرير الأخضر".[2]

أما فيما يتعلق بنطاق ومسار الإستراتجية فإنها تمر باكثر من 100 دولة كما تشمل 63% من سكان العالم، و29 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وربع مبيعات الصين في العالم من سلع وخدمات،[3] وتنطوي على خمس طرق رئيسية، ثلاثة برية وطريقان بحريان هي:

---

1 – محمد فايز فرحات ، "مصر والتوجه شرقا المقومات وشروط النجاح"، **مجلة أفاق أسيوية** ، الهيئة العامة للاستعلامات، ع.2، (2017/12/24)،ص ص 32-33.

2 – شوي تشينغ قوه، "ماذا تعني مبادرة الحزام والطريق الصينية بالنسبة للعرب"، 12(05/ 2017)، نقلا عن الرابط : http://arabic.china.org.cn/txt/2017-05/12/content_40801009.htm

3 – نهلة محمد احمد جبر ، مرجع سابق، ص. 162.

- **طريق الحرير الشمالية:** وتمتد من الصين إلى أوروبا مرورا بسيبيريا جنوب روسيا نحو بحر البلطيق.
- **طريق الحرير الوسطى:** وتمتد من الصين عبر أسيا الوسطى مرورا بغيران وشبه الجزيرة العربية وصولا نحو أوروبا.
- **طريق الحرير الجنوبية:** وتمتد من الصين جنوب أسيا وصولا إلى الهند.
- **الطريق البحرية الغربية:** وتمتد من بحر الصين نحو المحيط الهندي مرورا ببحر العربي والبحر الأحمر وصولا إلى البحر المتوسط.
- **الطريق البحرية الجنوبية:** وتمتد من بحر الصين الجنوبي نحو جنوب المحيط الهادي[1].

كما يمكن تقديم الحزام والطريق كشبكة من ستة ممرات اقتصادية تشكل معا شبكة التجارة والنقل في جميع أنحاء وأوراسيا وترسي أساسا متينا للخطط والاستراتيجيات التنموية الإقليمية والعالمية، تتمثل هذه الممرات في الجسر القاري الأوراسي الجديد:

— ممر الصين — منغوليا– روسيا

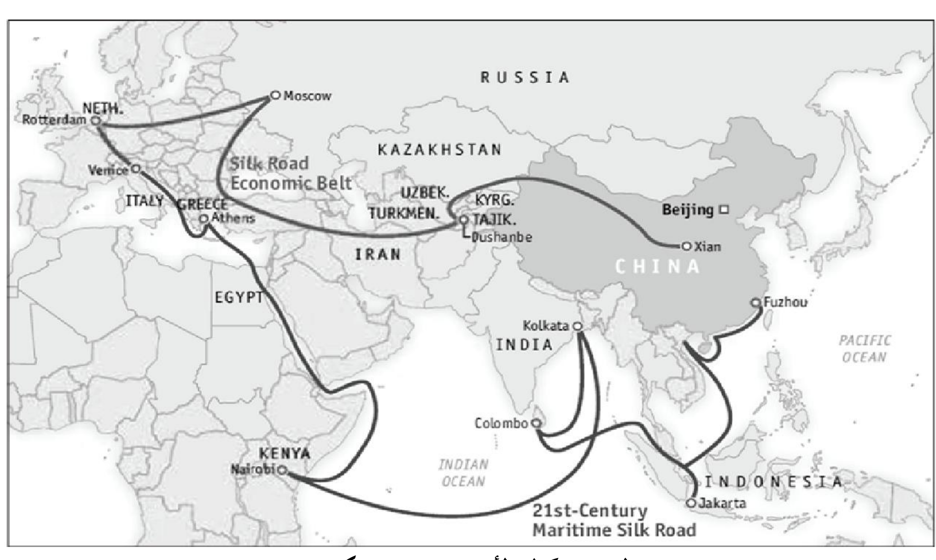
— ممر الصين — أسيا الوسطى– غرب أسيا.

— ممر الصين — شبه الجزيرة الهندية.

— ممر الصين — باكستان.

— ممر بنغلاديش — الصين —الهند —ميانمار.

الشكل رقم 01: إستراتيجية الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري



المصدر: وكالة الأنباء شينخوا — بكين —

1 – محمد حميشي، مرجع سابق، ص.56.

ثالثا: أدوات إستراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة:

تعتبر كافة أجهزة الحزب ومؤسسات الدولة ومراكز البحث الإعلام ووسائل الإعلام والشركات المملوكة للدولة أدوات هامة لدراسة المبادرة والترويج لها داخليا وخارجيا، يعتبر بنك الاستثمار الأسيوي للبنية التحتية، صندوق دول بريكسو صندوق طريق الحرير بالإضافة إلى مساهمات الصين وتوفير الدعم الشعبي أهم الأدوات والأذرع المالية لضمان نجاح وتمويل المبادرة، [1]ويتولى البنك الأسيوي للاستثمار في البنى التحتية مهمة تمويل مشاريع البنى التحتية في البلدان النامية، فيما يتولى صندوق طريق الحرير مهمة تمويل المشاريع التي ستستفيد منها الدول المطلة على الحزام والطريق، أما بنك مجموعة البريكس للتنمية فيتولى مهمة توفير قروض تنموية في الاقتصادات النامية[2].

في إطار هذا المشروع الجديد استثمرت الصين ما يربو على 50 مليار دولار في البلدان المشاركة في المبادرة، وقامت شركات صينية ببناء إجمالي 56 منطقة تعاون اقتصادي وتجاري في هذه الدول، وحققت حوالي 1.1 مليار دولار من العائدات الضريبية، ووفرت 180 ألف فرصة عمل محلية.

واستثمرت الشركات الصينية 2.95 مليار دولار في 43 دولة على طول منطقة الحزام والطريق في الربع الأول من العام 2017 فقط، أي ما يعادل 14,4 % من إجمالي الاستثمارات الخارجية مقارنة بـ9% في الفترة نفسها من العام 2016، وبلغ إجمالي قروض البنك الائتماني المتعدد الأطراف أكثر من 2 مليار، بينما بلغت قيمة صفقات التجارة بين الصين والدول الواقعة على طول الحزام والطريق حوالي 913 مليار دولار في عام 2016، أي أكثر من ربع إجمالي قيمة التجارة الصينية [3]

رابعا: أهداف إستراتيجية الحزام والطريق الصينية:

تقوم مبادرة الحزام والطريق على مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي كالاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمنفعة المتبادلة، كما يرتكز على التنسيق السياسي بين الدول وتعزيز التواصل والحوار والتجارة دون عوائق لتهيئة الظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية[4]، ويهدف مشروع الحزام والطريق إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن رصدها في ما يلي:

---

1 – عزت شحرور، مرجع سابق، ص4
2 – محمد حميشي، مرجع سابق، ص 62
3 – عزت شحرور ، مرجع سابق، ص 4

4 - نفس المرجع، ص3

1. القضاء على الفجوة التنموية المتنامية بين شرق الصين وغربها، فتركيز النشاط الاقتصادي في المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة في الشرق، كان سببا في توليد قيود واختناقات تتعلق بإمدادات الطاقة والبيئة، وتعوّق قدرة الصين على تحقيق النمو المستدام الشامل الذي تحتاج إليه لاكتساب مكانة الدولة ذات الدخل المرتفع، وتأمل الحكومة الصينية في أن تعمل الإستراتيجية الجديدة على تحويل مناطق غرب الصين وجنوب غربها، إلى منطلقات تحريك للمرحلة القادمة من التنمية في البلاد، وهذا ما بدأت بتنفيذه منذ فترة من خلال إنشاء المدن والمصانع والمطارات والطرق السريعة وسكك الحديد والمتاحف والمعارض والأسواق التجارية الواسعة في غرب البلاد. ففي مقاطعة "غانز" مثلا، جرى توسيع مدينة "لانزو" بإزاحة بعض الجبال المحيطة بها وتحويلها إلى مسطحات وزيادة الأراضي الصالحة للاستثمار فيها، تمهيدا لجعلها محطة أساسية على طريق الحرير نحو الغرب.[1]

2. تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية المتسارعة في الصين، حيث يوفر المشروع فرصة إستراتيجية لمعالجة مشكلة الفيض المتزايد في الإنتاج في الصناعات الأساسية كمواد البناء والحديد والصلب وبناء السفن وغيرها، وبالتالي ينتظر أن يساعد المشروع في تحسين معدلات النمو في الصادرات الصينية، والمحافظة على معدلات التشغيل، واستكشاف فرص تنموية جديدة أمام اقتصاديات الدول المنخرطة في المشروع ، أمام الاقتصاد العالمي المنكشف باستمرار أمام الأزمات المالية كما حدث في خريف 2008.

3. تطوير وتشبيك منشآت البنى التحتية للدول المنخرطة، بما في ذلك شبكات النقل البري (الطرق السريعة، الجسور، سكك الحديد، القطارات فائقة السرعة)، وشبكات النقل الشحن البحري (الموانئ)، خطوط الطيران، وشبكات الاتصالات، وشبكات الإنترنت، وشبكات نقل الموارد الطاقوية بمختلف أشكالها، وغيرها من أنماط شبكات النقل العابرة للحدود، والهدف من تطوير هذه الشبكات هو تسهيل وتسريع عمليات النقل عبر الحدود وخفض تكاليفها[2].

4. العمل على الإزالة التدريجية للحواجز أمام حركة البضائع والخدمات والاستثمارات سعيا نحو بناء مناطق حرة للتبادل والاستثمار، وتسهيل الإجراءات الجمركية وغير الجمركية (وغير الجمركية)، على طول مسارات طرق الأحزمة البرية الثلاثة والطريق البحري، علاوة على ذلك تهدف الإستراتيجية على المدى الطويل، إلى توحيد منظومة معايير العمل وشهادات المنشأ وحماية

1- احمد علو، "الصين وطريق الحرير الجديد حزام واحد وطريق واحد"، مجلة الجيش اللبناني، ع370، (أفريل 2016)، ص 1

2 - محمد حمشي، مرجع سابق، ص 60،

الملكية الفكرية والتحكيم التجاري وحماية البيئة، فضلا عن إقامة مشروعات التعاون في مجالات البحث العلمي والتطوير الإنتاج والتسويق.[1]

5. حماية الأمن الاقتصادي الوطني الصيني، تعزيز أمن الطاقة من خلال طرق الشحن البديلة.

6. مكافحة الشرور الثلاثة أي الإرهاب والانفصالية، والتطرف الديني، في الداخل والخارج من خلال التنمية الاقتصادية وإعادة توزيع الثروة .

7. الحد من المكائد الجيوسياسية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وبناء نظام دولي جديد يعزز القوة الوطنية الشاملة للصين وقوتها الناعمة .[2]

8. تعزيز التبادل الثقافي و(الحضاري)، ومنح التعليم والتبادل الأكاديمي ووفود الشباب وترويج السياحة وحماية البيئة وغيرها على أطراف الحزام والطريق.[3]

9. تقديم نموذج جديد للتعاون الإقليمي في القرن الحادي والعشرين، يرتكز على التشاور على نطاق واسع، وتقاسم المنافع ككل كما يتجاوز فكرة كونه مشروع مساعدات فقط كمشروع مارشال .[4]

إن إستراتيجية الحزام والطريق الصينية هي قلب السياسة الخارجية الصينية في ظل وجود الرئيس الصيني الحالي "شي جين بينغ" لذا فإن البعد الجيو استراتيجي لهذه الإستراتيجية يكمن في رغبة الصين في تعزيز الاستقرار والثقة السياسية إقليميا مع دول الجوار الشرقي والجنوبي فضلا عن المشاكل المتأتية من الجوار الغربي والأهم من الناحية الجيو إستراتجية هو مسعى الصين إلى تغيير نمطية النظام الدولي والانتقال به من نظام تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب.[5]

المحور الثاني: موقع إفريقيا في إستراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين

أولا: نبذة تاريخية عن العلاقات الصينية الإفريقية

تمتاز العلاقات الصينية الإفريقية بالاتساع والعمق، وهي قائمة أساسا على قاعدة المعاناة المتشابهة وأيام الشدة في الماضي، ولعل جذور هذه العلاقة ترجع في العصر الحديث إلى الروابط المشتركة التي جمعت الصين

---

1 - سمير سعيفان، الصين، "مشروع الحزام والطريق ودور العرب"، (2017/05/20)، نقلا عن الرابط التالي: http://www.alaraby.co.uk/opinion/

2 – ناصر التميمي، صعود الصين: المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربيا ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 461، (جويلية 2017)، ص 79

3 – سمير سعيفان، مرجع سابق.

[4] Wang Yiwei:." The Belt And The Road Initiative ".(china: new world press.2016).p 27

4 – باهر مردان مضخور، مرجع سابق، ص 200

مع الأفارقة، فالاهتمام الصيني بإفريقيا قد تركز في فترة ستينيات وسبعينيات القرن الماضي على بناء جسور التضامن العقائدي مع البلدان النامية الأخرى لتعزيز الشيوعية الصينية[1]، والتخلص من الهيمنة الاستعمارية والإمبريالي[2]، فقد دعمت الصين الحركات القومية بالأسلحة لمحاربة الاستعمار، كما أنشأت مشاريع بناء كبيرة مثل سكة حديد "تازارا" وعملت على إرسال فرق طبية إلى القارة وقدمت منحا دراسية للطلاب الأفارقة للدراسة في الصين.

أما في تسعينيات القرن العشرين، فقد تغيير ت العلاقة تدريجيا، وأصبح نهج الصين أكثر براغماتية وكانت التنمية الاقتصادية ذات أولوية بالنسبة لها، وبنمو سنوي قدره 7 % توسع به الاقتصاد الصيني بشكل كبير، وأصبح الحصول على الموارد الطبيعية أولى إهتماماتها، حيث كان على الصين أن توسع أفاقها مع القارة الإفريقية بكل ما لديها من موارد طبيعية غير محدودة وخاصة النفط والغاز، إضافة إلى ذلك فإن إفريقيا ككل تمثل سوقا واعدة للسلع المنخفضة القيمة في الصين.

إن الصين في 12 أكتوبر 2000 بادرت إلى إنشاء منتدى التعاون الصيني – الإفريقي Forum on China –Africa Cooperation (FOCAC) لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والبلدان الإفريقية في القطاعين العام والخاص، إذ اصبح يضم في عضويته أكثر من 45دولة إفريقية، وهو ما أسهم في ترسيخ التغلغل الصيني في إفريقيا، ووضع العلاقات الاقتصادية الصينية – الإفريقية في مسار سريع[3]، وفي سنة 2012 صادق المنتدى الخامس للتعاون الإفريقي – الصيني في بكين على خطة عمل للفترة ما بين 2013 –2015 تقضي بحصول الدول الإفريقية على قروض مالية ميسرة من الصين بـ 20 مليار دولار لتطوير البنى التحتية، الزراعية والصناعية كما تقرر كذلك أن تساعد الصين الدول الإفريقية على تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: وثيقة سياسيات الصين تجاه إفريقيا 12 جانفي 2006

نظرا لاهتمام الصين المتزايد بالقارة الإفريقية ومواردها والتعاون المشترك معها، أصدرت وزارة الخارجية الصينية في الذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع بلدان القارة، كتيبا يمثل إستراتيجية الصين الرسمية في التعامل مع إفريقيا، وحمل الكتيب الذي نشر في 2006/01/16 عنوان "سياسة الصين الإفريقية

---

1 - الحبيب الشيخ باي، "الاستثمارات الصينية بإفريقيا، كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية" ، سلسلة تقارير مركز الجزيرة لدراسات، (أفريل 2014) ص 3

2 – عبد الرحمان حمدي، "العلاقات الصينية ـ الإفريقية: شراكة ام هيمنة "، مجلة كراسات استراتيجية ، مصر: مكتبة الاهرام ، العدد 172، 2007.ص4 . نقلا عن الرابط الإلكتروني: http://www.Acpss.Ahram.org.eg/ahram/2001/1/ 1htm75.BOK/5

3 – شريفة كلاع،" البعد الطاقوي في الاستراتيجية الصينية الجديدة" ، مؤتمر أفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، الجامعة الإفريقية العالمية ، (2017/11/21)، ص 216 –222، نقلا عن الرابط: http://dspace.iua.edu.sd/handle/123456789/3163

الجديدة"، حدد مجالات التعاون المستقبلية وآفاقها[1]، كما حدد مبادئ الصين التي تحكم علاقتها بإفريقيا وأهدافها هناك.

ففيما يخص مجالات الشراكة بين الطرفين كان التركيز على الجانب الاقتصادي لما يمثل من أهمية للدول الإفريقية التي تسعى إلى تطوير بنيتها التحتية وتنمية اقتصادياتها بما يتماشى والظروف والاستثمارات الدولية، فطفقت إفريقيا تحسن مناخ الاستثمار باستصدار القوانين التي تجذب الاستثمارات.

- **التجارة**: اتخذت الصين التجارة مدخلا مناسبا للقارة الإفريقية حثها على علاقات أكثر عمقا ولأجل ذلك قدمت الصين تسهيلات جمركية للسلع الإفريقية واستحدثت غرفة صينية إفريقية مشتركة للصناعة والتجارة أملا في الوصول مستقبلا إلى توقيع تجارة حرة مع الدول والمنظمات الإفريقية.
- **الاستثمار**: أوجدت الصين ضمانات مغرية لدفع الشركات الصينية وتشجيعها على الاستثمار في إفريقيا وبالمقابل السماح للشركات التي تريد الاستثمار في الصين على قلتها مع الاتفاق مع الدول الإفريقية على تهيئة الظروف للشركات من الجانبين خاصة فيما يتعلق بالجانب المالي.
- **التعاون المالي**: ومن ناحيتها اعتمدت الصين على تقديم القروض المسيرة طويلة الأمد وقليلة الفائدة.
- **التعاون الزراعي**: ركزت الاتفاقات على الوعود بإنشاء استثمارات زراعية لتأمين الأمن الغذائي للدول الإفريقية .
- **تأسيس البنى التحتية**: الابتداء بالطريق والطاقة الكهربائية ومد خطوط البترول...
- **التعاون في مجال استخراج الموارد الطبيعية**: بالاستعانة بالتقانات الصينية لكشف واستخراج ثروات باطن الأرض.
- **التعاون السياحي**: من خلال تطوير المنشآت السياحية في إفريقيا وتنظيم الأفواج السياحية للصينين لزيادة إفريقيا والتعرف عليها وربما الاستقرار بها.
- **إعفاء وتخفيض الديون**.
- **والمساعدات الاقتصادية**: خاصة في المجال الصحي وبناء وتأسيس الفنادق وإعانة صيانة الدور الحكومية. [1]

1 – علي حسين باكير ، التنافس الجيو- استراتيجي، للقوى الكبرى على موارد الطاقة، دبلوماسية الصين النفطية، الأبعاد والانعكاسات، (لبنان: دار المنهل اللبناني،2010)، ص116 .

أما المبادئ التي تحكم سياسة الصين في إفريقيا فتتمثل في العناصر التالية:

1. الإخلاص والصداقة والمساواة والتمسك بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي واحترام خيارات الدول الإفريقية في انتهاج طريق التنمية الملائم به.

2. المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك وتأييد الدول الإفريقية في التنمية الاقتصادية والبناء السياسي، وتنفيد التعاون بمختلف الأشكال في مجالات التنمية الاقتصادية والتجارية والاجتماعية.

3. التأييد المتبادل والتنسيق الوثيق وتعزيز التعاون مع إفريقيا في المنظمات المتعددة الأطراف بما فيها الأمم المتحدة، ومواصلة مناشدة المجتمع الدولي لإيلاء المزيد من الاهتمام بالسلام والتنمية في إفريقيا.

4. الاستفادة من التجارب الثنائية في خبرات الإدارة والتنمية، وتعزيز التبادل والتعاون بين الصين وإفريقيا في مجالات العلوم والتعليم والثقافة والصحة، والمشاركة معا في استكشاف طرق التنمية المستدامة.

5. مبدأ **صين واحدة** هو الأساس السياسي للصين في إقامة وتطوير علاقاتها مع الدول الإفريقية والمنظمات الإقليمية.[2].

وفيما يتعلق بالأهداف التي تسعى الصين لتحقيقها في إفريقيا منذ سنة 1990 وإلى الوقت الراهن، فيمكن استخلاصها في ما يلي:

1 – الأهداف الجديدة للصين بإفريقيا أصبحت أهدافا اقتصادية خالصة، غايتها الوصول إلى الموارد الأولية "الطاقة" والمنتجات الفلاحية التي تشكو الصين من نقص كبير فيها، ولذلك فهي تعمد إلى اقتناء المقاولات المستخرجة لهذه الموارد، واستخلاص الرخص لاستغلال الأراضي والغابات مع العمل على ضمان تغطية تكاليف هذه المواد، ببيع دول إفريقيا كميات كبيرة من السلع المصنعة أو السلع الاستهلاكية بأثمان رخيصة .[3]

2– البحث عن أسواق جديدة للتجارة والاستثمار، خاصة وان إجمالي سكان إفريقيا نحو 800 مليون نسمة، كما إفريقيا في نظر الصين غير مستغلة بشكل جيد، ومن السهل اختراق الأسواق وذلك بسبب ضعف بنيتها الهيكلية، وفقدان الرقابة عليها [(4)].

1 – عبد الرحمان أحمد عثمان، "العلاقات الصينية الإفريقية رؤية مستقبلية، مؤتمر التعاون العربي الإفريقي في إطار مبادرة الحزام والطريق" الجامعة الإفريقية العالمية، (21/11/ 2017)، ص ص 222-223 نقلا عن الرابط: http://dspaceiua.edu.sd/handle/123456789/3163

2 - forum on china . Africa cooperation. **China's African Policy,** (2006/01/12.)http://www.focac.org/eng/zt/zgdfzzcwj/t230479.htm

3 – يحي اليحياوي ، "الصين في إفريقيا : بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (9 جوان 2015)، ص 3.

4 – لهادي برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية،بعد الجرب الباردة، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، بدون سنة نشر)، ص116.

3-إن الصين تتطلع ليس فقط لإثبات إنها القوة الاقتصادية الثانية في العالم، بل تطمح أيضا لتحقيق أهداف استراتيجية – جيوسياسية إذ تتطلع إلى أن تكون البديل القادم لشركاء إفريقيا التقليدين، أوروبيين وأمريكيين، لا بل و حتى شركائها الآخرين في أسيا أو في أميركيا اللاتينية[1].

4-إن الصين تهدف من التقارب الاقتصادي مع البلدان الإفريقية إلى تقارب سياسي، فالصين تريد ان تتقوى بورقة إفريقيا[2]، في مواجهة الهيمنة الغربية، ومن المؤكد أن هذا الموقف قد وجد صداه بين صفوف النخب الإفريقية ، التي بدأت تنظر إلى الاستخدام المحض للشروط السياسية من قبل الجهات الغربية المانحة على انه تهديد لمواقعها.[3]

5 – بالتزامن مع توسيع الصين لتمثيلها الدبلوماسي والقنصلي مع معظم دول القارة الإفريقية، فقد عمدت الصين إلى فتح العديد من المعاهد الثقافية لتعليم اللغة الصينية، وإلى تقوية حضورها الإعلامي إما عبر إيفاد صحفييها أو فتح محطات إذاعية وتلفزيونية تغطي نشاطها في القارة الإفريقية.

ثالثا: إستراتيجية الحزام والطريق في سياق تطور السياسة الاقتصادية للصين تجاه القارة الإفريقية

عرفت العلاقات الصينية – الإفريقية خلال السنوات العشرين الماضية، تطورات منقطعة النظير في تاريخها الحديث والمعاصر، وعلى الرغم من أن الوجود الصيني بإفريقيا ليس جديدا ولا وليد العقدين الأخيرين، فإن حجم وطبيعة هذه العلاقات قد تغيرا – وإلى حد بعيد منذ بداية تسعينات القرن الماضي، ولعل الشاهد الأساس على ذلك إنما يتمثل في سن السلطات الصينية من تاريخه لـ:"سياسة إفريقية جديدة"، لم يكن الغرض منها الاستجابة فقط لحاجياتها الاقتصادية المباشرة والمتزايدة، بل أيضا لمواكبة الصعود الصيني المتسارع على الساحة الدولية، وزنا اقتصاديا ونفوذا جيوستراتجيا.

وإذا كان للحضور الصيني بإفريقيا أهداف متعددة وأوجه مختلفة ،فإن التوجه الطاغي لهذا الحضور هو الوجه الاقتصادي وبالتحديد التجاري فقد عرفت التبادلات التجارية بين الطرفين نموا كبيرا،[4] حيث توسع حجم التجارة الثنائية ليبلغ 149.1 مليار دولار في عام 2016 وفي الوقت التي تشهد فيه العلاقات التجارية بين الصين وإفريقيا نموا سريعا، ازدهرت العلاقات الاستثمارية أيضا حيث استثمرت الشركات الصينية 3.2 مليار دولار عام 2016 في مجالات التصنيع والخدمات والتعدين والزراعة والبنية الأساسية [5]ومن المتوقع

1 – يحي اليحياوي، مرجع سابق، ص 4
2 – الهادي برهم، مرجع سابق، ص105
3 – كريس ألدن ، الصين في إفريقيا، شريك أم منافس، ترجمة: عثمان جبالي المتلوثي، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)،ص29.
4 – يحي اليحياوي، مرجع سابق، ص ص 3-4
5 – أسماء عبد الفتاح، "التجارة بين الصين وإفريقيا تتسع.... 149مليار في2016"، (19/ 2017/04) على الرابط:
/https://elbadil.com/2017/04

أن يناهز حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا 400 مليار دولار، وان يتجاوز حجم الاستثمار الصيني في القارة الإفريقية 100 مليار بحلول عام 2020.[1]

ونتيجة لهذه المؤشرات يسعى صانع القرار الصيني إلى دفع العلاقات الصينية – الإفريقية من خلال جملة من الإجراءات التي تبناها عام 2012 و من أهمها يمكن لجميع الدول الإفريقية ال 30 الأقل نموا ذات العلاقات الدبلوماسية مع الصين التمتع بالسياسة التفضيلية المتمثلة في أن تعفى الصين 60 % من وارداتها من تلك الدول من الرسوم الجمركية وتوسيعها، فضلا عن زيادة الاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية حيث استثمرت الشركات الصينية 3.2 مليار دولار عام 2016، في مجالات التصنيع والخدمات والتعدين والزراعة والبنية الأساسية.[2]

وبانعقاد القمة السادسة لمنتدى التعاون الصيني – الإفريقي في ديسمبر 2015 بجنوب إفريقيا، أكدت الصين أنها ستعمل على تنفيذ مجموعة من المبادرات في إفريقيا خلال السنوات المقبلة، تهم التصنيع والتحديث الزراعي، والبنية الأساسية، والخدمات المالية، والتنمية الخضراء والتسهيلات في مجال التجارة والاستثمار وتخفيف حدة الفقر والرعاية الاجتماعية والصحة العامة والسلم والمن.

ولتنفيذ هذه المبادرات أعلنت الصين أنها سوف تقدم دعما ماليا تبلغ قيمته 60 مليار دولار للقارة الإفريقية، في شكل استثمارات وقروض ومساعدات، كما تعهدت الصين بتقديم 60 مليار دولار كمساعدة مجانية للاتحاد الإفريقي لدعم بناء وتشغيل قوة الاستعداد الإفريقية السريعة للأزمات.[3]

إن هذه السلسلة من الإجراءات الجديدة سوف تدفع إلى تحقيق الارتقاء الشامل بالتعاون الصيني الإفريقي، كما حملت مبادرات الجانب الصيني خمسة أعمدة كبرى لتمتين العلاقات شملت:

- التمسك بمبدأ المساواة والثقة المتبادلة في مجال السياسة.
- التعاون والفوز المشترك في مجال الاقتصاد.
- التعليم المتبادل في المجال الحضاري والثقافي.
- المساعدة المتبادلة في مجال الأمن.
- الوحدة والتناسق في الشؤون الدولية .[4]

---

1 – "العلاقات الصينية – الإفريقية : نموذج للعلاقات الدولية الجديدة"، مجلة الصين اليوم ،(24/ 12/2015)، متوفر على الرابط: http:// www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/ 2015/12/24/content710373/

2 – باهر مردان مضخور، مرجع سابق، ص202

3 – لحسن الحسناوي،" إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا، الديناميات.. والانعكاسات"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 466،(ديسمبر 2017)، ص.120.

4 - العلاقات الصينية – الإفريقية: نموذج للعلاقات الدولية الجديدة، مرجع سابق.

أ.البنية التحتية المجال الرئيسي للمشاركة الصينية في إفريقيا:

إن القارة الإفريقية تحتل موقعا مهم في إستراتيجية "الحزام والطريق" الصينية ولاسيما ضمن محطات طريق الحرير البحري حيث يصل إلى محطة شرق إفريقيا إلى العاصمة الكينية نيروبي،[1] ولهذا فإن الصين تستثمر مبالغ طائلة في الموانئ الكينية، حيث تبني المنشآت التي تستخدم أسواق منطقة شرق إفريقيا ككل، ويتوقع استثمار المزيد في البنية الأساسية والهدف تأمين منفذ سهل إلى الأسواق الإقليمية، من أهم هذه الاستثمارات نجد: "لابسيت" وهو مشروع يشمل سكك حديد، ونظم طرق وخطوط أنابيب تصل المنشآت الساحلية الجديدة في لامو بشمال كينيا وإثيوبيا وجنوب السودان، مكملة خطوط الاتصال التي تبدأ بمومباسا وتمر بنيروبي وتنتهي في أوغندا.[2]تتحمل الصين 80 %من إجمالي التكاليف: بقرض تجاري بسعر فائدة يبلغ 1,4 %على مدار خمسة عشر سنة كذلك سيقدم بنك أكسيم EXEM الصيني امتياز تنازلا يبلغ مقداره 1.63 مليار دولار.

ب.ربط إستراتجية الحزام والطريق الصينية بأجندة الإتحاد الإفريقي 2063

في 27 جانفي 2015 وقعت الصين والاتحاد الإفريقي مذكرة تفاهم للتعاون في مجال شبكات البنية التحتية الرئيسية وعمليات التصنيع وفي الإطار الاستراتيجي لأجندة الاتحاد 2063 سوف تقوم الصين بزيادة ودعم تعاونها مع الدول الإفريقية في مجالات السكك الحديدية والطرق السريعة والطيران الإقليمي والتصنيع والتي ستساعد في تطوير ودفع التكامل الاقتصادي الإفريقي.[3]

المحور الثالث: التحديات التي تواجه إستراتيجية الحزام والطريق الصينية

أولا: تحديات البيئة الداخلية، الإقليمية والدولية

- **استمرار وديمومة المشروع:** نظرا لارتبط المشروع بصاحبه الرئيس الصيني "شي جين بينغ"، فإن استمرارها وديمومتها بهذا الزخم وبتسخير كل إمكانات الحزب والدولة لإنجاحها، سيبقى مرهونا بوجود الرئيس على رأس الهرم السياسي، وسينتهي بمجرد انتهاء ولايته عام 2022 إلا إذا تمكن الرئيس من إحداث تغييرات دستورية تسمح له بالبقاء لفترة رئاسية ثالثة، أو أنه يضمن بأن

1 – باهر مردخان مضخور، مرجع سابق، ص 202

2 – تيم نيبوك، "بروز الصين كأكبر شريك تجاري لدول الخليج : فرص مستجدة ومعوقات محتملة لمجلس التعاون الخليجي" ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 460، (جوان 2017)، ص 80

3 – هي وين بينج، "حزام واحد طريق واحد تواصل جديد للعلاقات الصينية الإفريقية في التنمية المستقبلية"، نقلا عن الرابط: http://www.sis.gov.eg

خليفته سيواصل على ذات النهج وهذا مستبعد وفق الثقافة والتقاليد الصينية والتقاليد الصينية بأن يأتي رئيس جديد، ليبني أمجاده على إنجازات غيره.[1]

- تسعى الصين إلى تنمية بعض أقاليمها الفقيرة مثل إقليمي التيبت وشينجيانغ الذين يعتبران محطتين هامتين على طريق المبادرة، وذلك من خلال بناء وتشييد مشاريع تنموية كبرى، وهناك خشية دولية من أن تكون لهذه المشاريع أثار كارثية على التوزان الديمغرافي وعلى طمس الهويتين الثقافيتين والدينيتين لسكان الإقليمين المضطربين.
- مع بزوغ نجم الصين كقوة دولية، فإن الهجوم الاقتصادي الناعم الذي شنته عبر إستراتيجيتها لا بد أن يحمل في طياته أيضا مخاوف سياسية وأمنية لقوى إقليمية ودولية كثيرة، وخاصة لدول الجوار التي تشهد علاقاتها معها توترات ونزاعات، لذلك يبقى نجاح الإستراتيجية مرتبطا بقدرة الصين على طمأنة جيرانها وحل خلافتها معهم.
- إن الصين تسعى من خلال طرح وتسويق مبادرتها إلى تصدير نموذجها التنموي، غير أن باحثين يرون أن هذا النموذج لا يزال في إطاره التجريبي ويقول هؤلاء إن من المبكر الحكم إن كان النموذج الصيني ناجحا ويمكن الاحتذاء به، في ظل ما يشهده من مشاكل وأزمات سواء على صعيد تراجع الأداء الاقتصادي أو على صعيد استشراء الفساد فضلا عن غياب العدالة الاجتماعية، وتنامي الفجوة بين الفقراء والأغنياء داخل المجتمع الصيني الذي يعاني أيضا بسبب هذا النموذج من تأثيرات بيئية مدمرة [2].
- مع تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي والقرصنة والجريمة المنظمة وكذلك النزاعات وبؤر التوتر وانعدام الاستقرار في العديد من الدول والمناطق التي تشكل مفاصل هامة بالنسبة إلى المبادرة فإن مثل التهديدات الأمنية ستبقى تشكل تحديات كبيرا وخطير أمام حماية أنابيب النفط والغاز والسكك الحديدية والخطوط البحرية، وستحتاج إلى الكثير من الاستثمارات للحد منها.

ثانيا: تحديات مرتبطة بالبيئة الإفريقية

تحتل القارة الإفريقية أهمية خاصة في الرؤية الإستراتيجية الصينية، فالصين تعتبر أكبر شريك تجاري لإفريقيا، وثاني أكبر مقصد للاستثمارات الصينية الخارجية، إلا أنها تواجه العديد من التحديات والعراقيل نجد

---

1 – عزت شحرور، مرجع سابق، ص 6

2 – علي أبو مريحيل، "ماهو موقع العرب في مشروع طريق الحرير الجديد"، نقلا عن الرابط: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/(2017/5/18)

منها: حجم التنافس الدولي على القارة السمراء لابد أن يشكل أحد العقبات والتحديات أمام طموحات المبادرة الصينية .[1]

- تشغيل وتوظيف العمالة المحلية وسبل الاتصال مع بعضهم البعض.
- استمرار وحفظ واستدامة التنمية في مشروعات البنية التحتية .
- تحديات مرتبطة بالتفاعل الإفريقي مع المبادرة الصينية لارتباط بين عملية إنشاء البنية التحتية وبين الحماية البيئية
- المخاطر الأمنية القتل والاختطاف.
- كيفية زيادة كم الاستفادة من الآثار الاقتصادية لأعمال البنية التحتية بالنسبة للأهداف الاجتماعية الأوسع نطاقا مثل توليد وإيجاد وظائف، وتحسين أوضاع التعليم ومستوياته وكذلك تحسين الحالة الصحية (استكشاف فرص العمل التي توجدها لبرامج البنية التحتية).
- استدامة برامج البنية التحتية " المرتبطة بالقدرات المحلية على البناء، مدى فعالية البرامج والمشاريع.. ومدى القدرة على صيانة وبقاء الطرق الجديدة [2].
- تخلف الاقتصاد الصيني، ناهيك عن منافسة بعض الشركات الصينية لنظيراتها الإفريقية في إنتاج بعض المنتجات التيكانت تختص بها إفريقيا.
- الشك والتوجس حول طبيعة التواجد الصيني في إفريقيا هل هي شريك أم مستعمر جديد.

الخاتمة:

أظهرت المعطيات السابقة أن إستراتيجية "الحزام والطريق" الصينية الجديدة للقرن الحادي والعشرين هي مفهوم استراتجي واسع من الناحية الجغرافية والإستراتيجية، فهي تستند إلى نطاق جغرافي يضم العديد من الدول المتباينة اقتصاديا وثقافيا وأكبر عدد من الأقاليم الجغرافية شرق أسيا، جنوب شرق أسيا، جنوبي أسيا وسط أسيا، الشرق الأوسط وإفريقيا، ووسط أوروبا، فضلا عن حجم التبادلات التجارية والاقتصادية والاستثمارية، الأمر الذي من شأنه أن يحقق العديد من المكاسب الاقتصادية للصين ويلبي حاجيات اقتصادها المتنامي، ويدعم مكانتها وتأثيرها على الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية، كما يعزز نفوذها السياسي عبر ثلاثة قارات أسيا، أوروبا، إفريقيا ويخفف من حدة الضغط الجيوسياسي الذي تفرضه عيها قوى منافسة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان والهند في شرق وجنوب آسيا.

1 - عزت شحرور، مرجع سابق، ص 6.

2 - هي. وين بينج، مرجع سابق، ص 5.

أما فيما يخص القارة الإفريقية فإنها تحتل موقعا مهم في إستراتيجية "الحزام والطريق" الصينية ولاسيما ضمن محطات طريق الحرير البحري، كما أن فكرة دفع بناء مشروعات مرتبطة بالبنية التحتية الأساسية وغيرها من المشاريع التنموية في إطار إستراتيجية الصين الجديدة لها أهمية قصوى للاقتصاد الإفريقي وخاصة أن إفريقيا بحاجة إلى تطوير وتعزيز الاستثمار في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية والتجارية والمالية والإنسانية، وذلك للحد من الفقر ورفع المستوى المعيشي في البلدان الإفريقية ودعم وتعزيز التكامل الاقتصادي الإفريقي.

قائمة المراجع:

أولا . الكتب:

باللغة العربية :

1. ألدن كريس ، **الصين في إفريقيا، شريك أم منافس،** ترجمة: عثمان جبالي المتلوثي، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)
2. برهم الهادي، **التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية، بعد الحرب الباردة1991ـ2010**، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، بدون سنة نشر).
3. باكير علي حسين، التنافس الجيوـ استراتيجي، للقوى الكبرى على موارد الطاقة، دبلوماسية الصين النفطية، الأبعاد والانعكاسات، (لبنان: دار المنهل اللبناني،2010).

ثانيا . المجلات والدوريات:

1. الحسناوي لحسن ،" إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا، الديناميات.. والانعكاسات"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 466،(ديسمبر 2017)

2. التميمي ناصر ، "صعود الصين: المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربيا" ، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ع 461، (جويلية 2017)

3. الشيخ باي الحبيب، " الاستثمارات الصينية بإفريقيا، كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية" ، **سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات** ، (أفريل 2014).

4. أحمد جبر نهلة محمد ، "طريق الحرير ......إستراتيجية القوة الناعمة"، **مجلة شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ،ع. 171، 2017)(.

5. حميشي محمد ، "العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني "، **مجلة دراسات شرق أوسطية** ، مركز دراسات الشرق الأوسط، ع. 80(2017) .

6. شحرور عزت ، "مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية" ،**سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات** ، (11ماي 2017) .

7. فرحات محمد فايز ، "مصر والتوجه شرقا المقومات وشروط النجاح" ، **مجلة أفاق أسيوية** ، الهيئة العامة للاستعلامات، ع.2، (2017/12/24).

8. علو احمد ، "الصين وطريق الحرير الجديد حزام واحد وطريق واحد" ، **مجلة الجيش اللبناني** ، ع370، (أفريل 2016).

9. مردان مضخور باهر ، "إستراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين"، **مجلة دراسات دولية** ، مركز الدراسات الإستراتيجية،ع.67 ، (16 20).

1. نيبوك تيم ، "بروز الصين كأكبر شريك تجاري لدول الخليج : فرص مستجدة ومعوقات محتملة لمجلس التعاون الخليجي" ، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 460، (جوان 2017).

ثالثا ـ الروابط الإلكترونية :

1. أبو مريحيل علي ، "ماهو موقع العرب في مشروع طريق الحرير الجديد"، نقلا عن الرابط:http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/(2017/5/18

2. سعيفان سمير ، الصين، "مشروع الحزام والطريق ودور العرب"،(**2017/05/20**)، نقلا عن الرابط: http://www.alaraby.co.uk/opinion/

3. شوي تشينغ قوه، "ماذا تعني مبادرة الحزام والطريق الصينية بالنسبة للعرب"، 12(/ 05/ 2017)نقلا عن الرابط:-http://arabic.china.org.cn/txt/2017 05/12/content_40801009.htm

4. عبد الرحمان حمدي ، "العلاقات الصينية ـ الإفريقية: شراكة ام هيمنة "، **مجلة كراسات استراتيجية** ، مكتبة الاهرام ، ع172، (2007). نقلا عن الرابط: http://www.Acpss.Ahram.org.eg/ahram/2001/1/ 1htm75.BOK/5

5. عثمان عبد الرحمان أحمد ، العلاقات الصينية الإفريقية رؤية مستقبلية، مؤتمر التعاون العربي الإفريقي في إطار مبادرة الحزام والطريق الجامعة الإفريقية العالمية، ,(2017 /11/21)، متوفر على الرابط : http://dspaceiua.edu.sd/handle/123456789/3163

6. كلاع شريفة ،" البعد الطاقوي في الإستراتيجية الصينية الجديدة"، مؤتمر أفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق ، الجامعة الإفريقية العالمية، (2017/11/21)، ص 216 -222، نقلا عن الرابط:
http://dspace.iua.edu.sd/handle/123456789/3163

7. وين بينج هي ، "حزام واحد طريق واحد تواصل جديد للعلاقات الصينية الإفريقية في التنمية المستقبلية"، نقلا عن الرابط:
http://www.sis.gov.eg

8. العلاقات الصينية – الإفريقية : نموذج للعلاقات الدولية الجديدة"، **مجلة الصين اليوم**، **(24/12/2015)**، نقلا عن الرابط:
http:// www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/ 2015/12/24/content710373/

المراجع باللغة الأجنبية :

1. YiweiWang:." The Belt And The Road Initiative ".(China: New World Press.2016).

2. forum on china . Africa cooperation. **China's African Policy,** (2006/01/12.) **http://www.focac.org/eng/zt/zgdfzzcwj/t230479.htm**